نزاع الجزر بين اليابان وروسيا

هل يشهد عام ٢٠١٩ نهاية لحالة اللاحرب واللاسلم بين البلدين؟

احمد سليمان
باحث متخصص في الشئون الآسيوية

مقدمة :

يعد النزاع بين اليابان وروسيا بشأن السيادة على الجزر الأربع الواقعة في مياه المحيط الهادي والتي تمتد من شمالي هوكايدو إلى جنوبي كامتشاتكا من أطول النزاعات في العالم ، فمنذ ما يزيد على سبعة عقود وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وكل من اليابان وروسيا في حالة شد وجذب مستمرة دون احراز تقدم ملموس، لكن العام المنصرم ٢٠١٨ شهد حراكاً مستمراً ونشاطاً دبلوماسياً محموماً يؤشر لرغبة حقيقية من الجانبين لإنهاء التوتر باتجاه توقيع معاهدة سلام طال انتظارها.

ولعل آخر تلك التطورات ما اتفق عليه بشأن تعيين مبعوثيْن خاصيْن لذلك الغرض. كما أعلن الجانب الروسي ان من سيمثله نائب وزير الخارجية "إيغور مورغولوف"، كما تم تعيين نائب وزير خارجية اليابان "تاكيو مورى"، وتم تأكيد هذه التعيينات في القمة الروسية اليابانية التي جرت على هامش قمة مجموعة العشرين (G20) في بوينس آيرس، هذا بالإضافة الى قمة ثنائية في روسيا ٢٢يناير ٢٠١٩ تجمع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وفي هذا الاطار أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي بعد لقائه رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في بوينس آيرس أن العمل على مسألة توقيع معاهدة السلام بين روسيا واليابان سيقوم به ممثلان خاصان للرئيس الروسي ولرئيس الوزراء الياباني، فيما ستقوم وزارتا خارجية البلدين بالإشراف على هذا العمل، وقد اتضح الهدف الرئيسي

من هذه الخطوة حسبما أعلن الأمين العام لمجلس الوزراء الياباني "يوشيهيديه سوجا" هو تفعيل وتسريع المحادثات الرامية لإبرام اتفاقية سلام.

والواقع أنه في كل مرة تجري فيها الدولتان محادثات تطالب اليابان بعودة الجزر الأربع المتنازع عليها، ويعتبر ذلك شرطاً رئيسياً لتوقيع معاهدة سلام مع روسيا، وتقول إن حقها في امتلاك جزر "كوناشيري وشيكوتان وايتوروفو وهابوماي" يستند إلى الاتفاق الروسي الياباني حول التجارة وترسيم الحدود لعام ١٨٥٥.

أما موقف موسكو فينحصر في أن ضم جزر الكوريل الجنوبية إلى الاتحاد السوفيتي جرى نتيجة للحرب العالمية الثانية، وذلك وفق القانون الدولي، وهو الأمر الذي لا يشك فيه أحد، أما الجانب الياباني فيربط إبرام معاهدة السلام بين البلدين بإعادة موسكو الجزر الأربع التي ألحقها الاتحاد السوفيتي بأراضيه في إطار ما تمخض عن الحرب العالمية الثانية من نتائج، وتستند طوكيو في إصرارها على أن الجزر من حقها، إلى اتفاقية عام ١٨٥٥. وتقول إن اليابان وروسيا وقعتا في ٧ فبراير ١٨٥٥ معاهدة التجارة والملاحة وترسيم الحدود، التي أكدت الحدود بين جزيرتي ايتوروفو وأوروبو. تتكون الأقاليم الشمالية، من أربع جزر ايتوروفو وشيكوتان وكوناشيري، وهابوماي بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أراضي اليابان، التي لم تخضع للاحتلال الأجنبي من قبل. وتؤكد أهمية الثروات والصناعات التي كانت بالجزر حتى قبل الحرب العالمية الثانية، فيما يتلخص موقف موسكو في أن جزر الكوريل الجنوبية – حسب التسمية الروسية – دخلت إلى نطاق الاتحاد السوفيتي نتيجة لما خلصت إليه الحرب العالمية الثانية، وأن سيادة روسيا على هذه الجزر شرعية ومسألة عودتها قد طويت إلى الأبد.

وتعود جذور الخلاف بين روسيا واليابان على أربع جزر تقع في بحر أوخوتسك، ويطلق عليها في روسيا "جزر الكوريل"، إلى القرن التاسع عشر، حيث سيطرت طوكيو عليها بعد هزيمة روسيا القيصرية في حرب ١٩٠٤-١٩٠٥، قبل أن تتمكن موسكو من استعادتها بموجب قرارات مؤتمر بوتسدام في أعقاب الحرب العالمية الثانية،

والحقيقة أن طوكيو وموسكو لم تعقدا معاهدة سلام بشكل قانوني، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ففي عهد الزعيم السوفييتي خروشوف، تم اعتماد إعلان مشترك فقط، يشير إلى إمكانية النظر في نقل جزيرتي شيكوتان وهابوماي إلى الولاية القضائية اليابانية، في حال التوقيع على السلام، أما مسألة إعادة إيتوروفو وكوناشيري فلم يتم ذكرها. لكن كل المفاوضات التالية وصلت إلى طريق مسدود، فقد استند موقف القيادة السوفييتية على حقيقة أن جزر الكوريل الجنوبية أصبحت جزءا من الاتحاد السوفياتي بعد استسلام اليابان، كأرض تعود إلى الدولة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

وكان لقاء آبي وبوتين في سنغافورة في نوفمبر ٢٠١٨ بمثابة نقطة تحول، فقد صرح رئيس الوزراء الياباني إن بلاده مستعدة للعودة إلى مناقشة المسألة مع روسيا على أساس إعلان العام ١٩٥٦، ومثل ذلك انفراجا في طريق التوصل إلى معاهدة سلام بين الدولتين، والتي أكد آبي عزمه العمل على إبرامها وعدم تركها للأجيال القادمة، والمؤكد أن آبي لا يستطيع مطلقا الاعتراف رسمياً بالتخلي عن المطالبة بجميع الجزر الأربع حتى كشروط لإبرام اتفاق، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى مشكلة كبيرة وعاصفة سياسية.

لكن هناك حتى في اليابان وروسيا من يرى أنه لا بديل أمام آبي واليابان سوى تحريك القضية، فالانتظار حتى تغير روسيا موقفها بلا معنى، وطوكيو بحاجة إلى العلاقات الطبيعية وحتى التقارب مع موسكو أكثر بكثير من حاجة روسيا إليه. لأن عملية استعادة السيادة اليابانية الكاملة، التي بدأها أبي، لا تتعلق بالجزر الأربع، إنما باليابان نفسها، وللدفع بها، تحتاج طوكيو إلى بناء توازن صحيح في علاقاتها مع المثلث الصيني–الروسي–الأمريكي.

فلن تتمكن اليابان من أن تصبح أكثر اعتمادا على نفسها واستقلالية عن الولايات المتحدة إذا حافظت على علاقات سيئة مع روسيا، وهي في مواجهة قاسية مع الصين. ولكن إذا كان لديها كثير من الخلافات والتناقضات التاريخية والراهنة مع الصين، فإن "مشكلة أراضي الشمال" التي تعيق إقامة العلاقات مع روسيا، مضخّمة من وجهة نظر

بعض الأمريكيين أنفسهم. حتى إنهم لم يفعلوا شيئا ملموسا للضغط على موسكو لصالح طوكيو على مدى أكثر من سبعة عقود.

وهكذا يعتقد ذوى النظرة العملية في طوكيو أن حل القضية يعني تسهيلا كبيرا وتسريعا لمسار اليابان نحو السيادة الحقيقية. فهل لدى شينزو آبي من العزيمة ما يكفي لذلك؟ فكما أنه ليس في صالح اليابان استمرار القضية بلاحل، فإن روسيا تأمل أيضا في حلها لتطوير علاقاتها ومصالحها الاقتصادية مع اليابان، بل وعلى الأقل لتحييد دور طوكيو – إذا استطاعت– في مواجهتها مع واشنطن، وهو أمر بالغ الصعوبة في ظل المعطيات الحالية في المنطقة الآسيوية.

ولهذا عقد زعيما اليابان وروسيا اجتماعاً في سنغافورة في نوفمبر ٢٠١٨، نتج عنه اتفاق لدفع المفاوضات بشأن توقيع معاهدة سلام بين البلدين على أساس الإعلان السوفيتي الياباني المشترك لعام ١٩٥٦، وهو الوثيقة الوحيدة التي يعترف بها كلا البلدين، وينص الإعلان على أنه بعد إبرام معاهدة السلام، سيتم نقل جزيرتي هابوماي وشيكوتان إلى اليابان، وكان اعتراف شينزو آبي بالحاجة إلى حل القضية على أساس هذا الإعلان المشترك تنازلاً كبيراً من قبل اليابان، التي أصرت طوال فترة ما بعد الحرب على عودة جميع الجزر الأربع كشرط لإبرام معاهدة سلام مع روسيا.

والتساؤل الهام هل يقبل اليابانيون بجزيرتين ومعاهدة سلام؟ بالنسبة للشعب الياباني ثمة ما يمكن وصفه باختلاف في وجهات النظر بشأن الحل الأمثل، نظرا لطول الانتظار، فقد نشأ نوع من الجدل بينهم بشأن أفضل الطرق للحل، كما أن تخفيف موقف رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي من الجزر محل النزاع، يهدد بانقسام في النخب والمجتمع، لقد أظهر مواطنو اليابان تأييدهم لاقتراح السيد آبي لحل مسألة الأراضي مع روسيا بالتدريج على أساس إعلان العام ١٩٥٦، ذلك ما تبينه استطلاعات الرأي التي أجرتها بعض وسائل الإعلام اليابانية ومنها صحيفتا سانكي شيمبون وأساهي شيمبون وقناة فوجي التلفزيونية.

فقد أيد ٦٤,٩% من المشاركين في استطلاعات الرأي التي أجرتها صحيفة سانكي

شيمبون وقناة فوجي تسريع المفاوضات مع روسيا على أساس الإعلان السوفييتي-الياباني للعام ١٩٥٦، الذي ينص على توقيع معاهدة سلام وتسليم روسيا لليابان جزيرة شيكوتان وهابوماي. في الوقت نفسه، يرى ٣٥,٩ ٪ أن البلاد يمكن أن ترضيها استعادة هذين الإقليمين فتغلق قضية الأراضي مع روسيا، فيما يرى ٦١,٦٪ ضرورة السعي إلى عودة الجزر الأربع.

نتائج مختلفة قليلا، يظهرها استطلاع أساهي شيمبون فوفقا له، ١١٪ من اليابانيين ترضيهم عودة جزيرتين فقط، و ٥١٪ يرون معقولية الحصول على اثنتين، ومواصلة المفاوضات حول الاثنتين الأخريين، وهناك ٢٥% ليسوا مستعدين للموافقة على أي شيء آخر سوى عودة الجزر الأربع دفعة واحدة.

على الرغم من دعم أكثر من نصف اليابانيين لتسريع المفاوضات على أساس إعلان ١٩٥٦ في كل من الاستطلاعين، فقد عارضه عدد من صقور الحزب الديمقراطي الحر الحاكم الذين يرون أنه من غير المقبول أن يتغير موقف اليابان الراسخ بشكل جذري، ولا يظنون أن هذا التغيير يجب أن يحدث الآن، كما يذهبون إلى أنه من الضروري، من أجل إجراء مثل هذه التغييرات الجدية، الحصول على تفهم البرلمان والشعب الياباني بأكمله، وهو ما يعني ضرورة إجراء استفتاء شعبي.

إزاء ذلك التزم رئيس الوزراء آبي الصمت فترة ولم يدل بتعليقات جديدة ولم يوضح موقفه بشأن احتمالات اجراء استفتاء، فالمعارضون يرون أن نجاح المفاوضات مع روسيا يصب في مصلحته، لأن شعبية الدعم لسياسته الخارجية أخيراً تأرجحت حول ٤٨٪، متراجعة عن ذروة بلغت ٦٢٪ في العام ٢٠١٥، أما رئيس الوزراء آبي نفسه فيرغب في تسريع المفاوضات ونقل عنه القول إنه يعتزم الاقتراح على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تسريع المباحثات حول جزر الكوريل.

وقالت المصادر اليابانية إن الحوار حاليا يتركزعلى سبل إبرام معاهدة السلام على أساس الإعلان السوفييتي الياباني المشترك لعام ١٩٥٦، الذي وافقت فيه موسكو على النظر في إمكانية تسليم اليابان جزيرتي "هابوماي وشيكوتان" بعد إبرام معاهدة السلام.

لكن الواقع يقول إن الموقف الرسمي للسلطات اليابانية حتى الآن كان معاكسا لذلك، ويصر على استعادة طوكيو كافة الجزر الأربعة كشرط لإبرام المعاهدة. وكان آبي منذ توليه السلطة حريصاً على المشاركة في كافة المنتديات والمؤتمرات مستفيداً بها في الدفع قدماً لتحقيق ذلك الهدف من خلال لقاءاته سواء بالقادة الروس أو الآسيويين واخرها قمة آسيان في سنغافورة والتي التقى على هامشها الرئيس الروسي بوتين.

لكن ماذا عن الجانب الروسي الشعبي؟ إن هناك من ينتقد بوتين أحياناً في الاعلام بأنه ربما يقسم الجزر ويعيد لليابان جزيرتين، ويؤمن عدد غير قليل بأن اليابانيين لا يرغبون في التنازل عن متر واحد من الجزر، ويقول الكاتب الروسي فيكتور سوكيركو إن حلم أي ساموراي هو عودة الأقاليم الشمالية، والسيد شينزو آبي ليس استثناء من ذلك. لكنه حينما طالب بتسريع المفاوضات في اجتماع سنغافورة مع الرئيس بوتين جاءه الرد مراوغاً.

فأولا: لا أحد سيعيدها؛ ولا أحد سيحتلها؛ وثالثا، الآن، بعد اجتماعات الرئيس بوتين مع رئيس الوزراء آبي (بما في ذلك في سنغافورة)، وزيارة الزعيم الروسي إلى اليابان المخطط لها في ٢٠١٩ يمكن لـ "جُزُر الخلاف" أن تصبح "جزر مصالحة."

مخاوف أمنية وعراقيل أمام الاتفاق

لاشك في أن احدى اكبر المشكلات التي تعقد المفاوضات ومستقبل الحل هي تخوف روسيا من نشر قواعد امريكية في الجزر في حالة اعادتها أو بعضها الى اليابان، لذلك تشترط روسيا عدم نشر قواعد امريكية على الجزر قبل مناقشة مصيرها، فموسكو تعلم أن اليابان خففت موقفها تجاه قضية الجزر، ووافقت على العودة إلى مناقشة نقل اثنتين فقط من الجزر الأربع ولو كمرحلة أولى، وقد سبق أن علق المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف بأن التقدم في مناقشة هذا الخيار يعتمد على ما إذا كانت طوكيو توفر ضمانات بعدم نشر قوات أمريكية في هذه المناطق، ووفقًا لصحيفة Asahi Shimbun اليابانية، فقد وعد رئيس الوزراء الياباني، شينزو أبي، بذلك بالفعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وهو أمر تناقلته بعض وسائل الإعلام ولم يصدر تأكيد

على وجه اليقين وبصورة لا تقبل الشك من جانب السيد شينزو آبي نفسه.

ووفقا لأستاذ العلوم السياسية في جامعة تمبل في اليابان، جيمس براون، فلحل هذه المسألة، حتى وفقا لإعلان ١٩٥٦، سيكون على طوكيو الوفاء بشرطين:

أولاً: الاعتراف بالسيادة الروسية على إيتوروفو وكوناشيري، الجزيرتين الأخريين

وثانياً: التعهد كتابيا باستبعاد جزر اليابان العائدة من معاهدة الأمن الموقعة بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٦٠، فالوعد الشفوي بعدم نشر القوات الأمريكية هناك، لن يكون كافياً"، وبعد التوقيع على معاهدة سلام والاعتراف غير المشروط بسيادة روسيا على اثنتين من الجزر الأربع، سيكون من الممكن البدء في المفاوضات حول تسهيل وصول المواطنين اليابانيين إليهما. كما يقول براون.

بينما يرى خبراء يابانيون منهم إتسورو ناكامورا الأستاذ في جامعة تسوكوبا أن بيان شينزو أبي، الذي يتناقض مع الموقف التقليدي لليابان، أدى إلى انقسام المعسكر السياسي، وأن هناك خطراً من أن يضطر رئيس الوزراء آبي إلى الاستقالة بعد إبرام المعاهدة، ويرى مع ذلك أنه حتى في هذه الحالة يجب أن يبرم معاهدة سلام. لا توجد طريقة أخرى، وبأنه سيحاول إبرامها خلال السنوات المتبقية من رئاسته للحزب وللحكومة.

وإن كان معظم اليابانيين، ما زالوا مؤيدين لإبرام معاهدة سلام مع روسيا فقط بعد "تسوية النزاع على الأراضي"، وما لا يلتفت إليه كثيرون هنا أن مصطلح "تسوية النزاع" هذا يفهمه اليابانيون بأنه يقتضي نقل السيادة على الجزر جميعها إلى اليابان، الأهم هنا أن اليابانيين لا يخفون حقيقة أن الجزر التي ستعود في حالة الاتفاق إنما مرشحة لاستقبال قواعد أمريكية، ففي عام ٢٠١٦ وخلال مشاورات مع موسكو حول سبل إعادة الأخيرة اثنتين من الجزر المتنازع عليها أبُلغت روسيا بأنها لا تستبعد نشر قوات أمريكية فيهما.

فالواقع أن مصدر الخوف الروسي يعود إلى الالتزام الياباني تجاه وجود القوات

الامريكية. ويقصد بذلك تلك الوثيقة الدبلوماسية، التي يطلق عليها "معاهدة التعاون المشترك والأمن" بين اليابان والولايات المتحدة، الموقعة بتاريخ ١٩ يناير ١٩٦٠. وبموجب هذه الاتفاقية، فإن إقامة القواعد الأجنبية (الأمريكية) والقوات المسلحة ووجود الجيش في الأراضي اليابانية ثابت لفترة طويلة بموافقة الحكومة اليابانية، ووفقاً للمادة السادسة من المعاهدة المذكورة، "يسمح لقوات الولايات المتحدة الأمريكية البرية والجوية والبحرية بالإفادة من الخدمات والمرافق في اليابان"، بما في ذلك على الجزر محل النزاع.

ومن ثم كان بديهيا ما كشفه الأمين العام لمجلس الأمن القومي الياباني شوتارو ياتشي لنظيره الروسي نيقولاي باتروشيف، من أنه إذا عادت الجزيرتان إلى اليابان، ستنسحب عليهما حينها الاتفاقات المبرمة مع الولايات المتحدة بما فيها الأمنية والعسكرية، أي لا يمكن في مثل هذه الحالة لطوكيو رفض نشر قوات أمريكية هناك. رغم أن هذا أمر يتعارض ما نسب فيما سبق إلى يوشيرو موري رئيس الوزراء الياباني الأسبق، من النفى بشكل قاطع احتمال ظهور أي مواقع عسكرية أمريكية في منطقة الجزر المتنازع عليها. وكان ذلك الموقف مثار اهتمام ليس من جانب روسيا فقط، بل من جانب دول أخرى في المنطقة. حيث قال موري "ما من أدنى شك في أهمية التعاون الياباني الأمريكي، إلا أنه لا يتوجب علينا أن نولي وجوهنا نحو الولايات المتحدة دون سواها."

بعد تلك التطورات، تباطأت عملية التفاوض، ولاحظ المعلقون برودة العلاقات بين الزعيمين الروسي والياباني في الاجتماع الذي عقد بينهما في ليما، والواقع أن اليابانيين يؤكدون كثيراً أن القواعد الأمريكية على هذه الجزر لا يمكن نشرها دون موافقة اليابان، كما يشيرون إلى أنه في الوقت الذي تتفاوض فيع طوكيو مع روسيا بشأن هذه الجزر، فإن اليابان بدأت عملية تفاوض مع الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة.

تعزيز التسليح الروسي في الجزر بصواريخ ورادارات وطائرات بدون طيار

غير أن موسكو يبدو أنها تفرق بين الحديث في الأروقة الدبلوماسية والاستعداد الفعلي تحسبا لأية تطورات على الأرض، فقد أعلن وزير الدفاع الروسي " سيرجي شويجو" عن قرار نشر منظومات صواريخ مطورة وطائرات بلا طيار من الجيل الجديد في الجزر المتنازع عليها، حيث اوضح أن الأسطول الحربي الروسي يدرس إمكانية مرابطة بعض السفن التابعة لأسطول المحيط الهادئ في الكوريل، وفي الوقت الراهن يملك أسطول المحيط الهادئ قاعدتين أساسيتين، تقع إحداهما في مدينة فلاديفوستوك، والثانية في مدينة فيليوتشينسك بشبه جزيرة كامتشاتكا.

ولهذا أكد الوزير أن أسطول المحيط الهادئ قرر إرسال بعثة إلى جزر الكوريل لتقييم إمكانية إنشاء قاعدة للأسطول في الجزر، وأكد أن وزارة الدفاع ستولي اهتماما وأولوية لتطوير البنية التحتية العسكرية في الجزر محل النزاع والمناطق القطبية، كما أشار خلال اجتماع لهيئة القيادة في وزارة الدفاع الروسية، أن نشر منظومات صواريخ "بال" و"باستيون" الساحلية في الكوريل سيتم في إطار تنفيذ الخطط الخاصة بإعادة تسليح الجيش الروسي، كما كشف شويجو عن خطط لنشر طائرات بلا طيار روسية الصنع من طراز "إيليرون-٣" في الكوريل حسب التسمية الروسية. كما أعلن الجيش الروسي عن خطط لاستكمال بناء البنية التحتية العسكرية في الكوريل وفي الجرز القطبية قبل عامين.

يذكر أن منظومة "بال" الساحلية ذاتية الحركة مخصصة لحماية المياه الإقليمية والقواعد البحرية من الهجمات البحرية ويبلغ مداها ١٢٠ كيلومترا، وتزود هذه المنظومة بصواريخ من طراز "إكس – ٣٥ إي" أو " ٣ أم ٢٤ إي"، ويمكنها أن تطلق رشقات من الصواريخ أو صواريخ منفردة على حد سواء، ويتميز صاروخ "إكس – ٣٥ إي" الموجه ذاتيا بقدرة فائقة على التخفي عن الرادارات المعادية، وبوسع هذا الصاروخ التحليق على ارتفاع منخفض ليلا ونهارا، ما يضمن المفاجأة في تدمير سفن العدو.

أما "باستيون " فهي منظومة ذاتية الحركة مزودة بصواريخ "ياخونت" المجنحة المضادة للسفن، والتي يمكن أن تحمل رأسا موجها بواسطة الرادار، كما يمكنها ضرب أهداف عن بعد ٣٠٠ كيلومتر. وهي مزودة بنظام تكنولوجي عال يسمح بتخفيها عن الرادارات، وتحمل رأسا موجها بواسطة الرادار، إذ يمكنه ملاحقة الهدف وتتبعه اوتوماتيكيا وذاتيا، وتهدف المنظومة إلى تدمير الأهداف المائية السطحية، ولا تستغرق عملية نشرها أكثر من ٥ دقائق، فضلا إلى منظومات (بال) و (باستيون) الصاروخية الساحلية نشرت روسيا محطات رادار ساحلية في الجزر في أقصى شرقي البلاد، لتغطية الحدود البحرية الروسية على محور المحيط الهادئ، وأوضحت وكالة إنترفاكس إن محطات المراقبة البحرية وهي من طراز "ميس-١"، والمنظومات الهدروصوتية التي تم نشرها في المنطقة، تسمح بالكشف عن جميع الأهداف الجوية والطافية والعائمة".

ويتضح تخوف موسكو من الوجود الأمريكي المحتمل في الجزر محل النزاع إذا آلت سيادة بعضها الي اليابان هو زيادة مشكلة توازن القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تشعر روسيا بالقلق من إنشاء نظام دفاع صاروخي إقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما أن إقناع الأمريكيين بالتخلي عن الدفاع الصاروخي ليس ممكناً، ويرى الروس أنه قد يكون من الجيد قيادة هذه المبادرة، ولكن قد ينشأ لديهم مشكلة سوء فهم مع الصين، التي ترى أيضاً في الدفاع الصاروخي تهديدا خطيرا لها. لذلك، فإن موقف الوسيط النزيه الذي يركز جهوده على إنشاء نظام جديد للعلاقات في مجال الأمن هو الأكثر فائدة لهم، وبالتالي فإن اللقاء بين بوتين وآبي يعمل على زيادة الثقة.

وطبيعي أن تثير كل تلك التعزيزات مخاوف طوكيو، لكن ما أثار حفيظة اليابان أكثر تلك الاحتفالات التي أقامتها روسيا في الجزر احتفاء بانتهاء الحرب العالمية التي أعقبها ضم تلك الجزر اليها، فقد أعربت طوكيو عبر القنوات الدبلوماسية عن احتجاجها لموسكو على فعاليات احتفالية أقامها الجانب الروسي في الجزر الجنوبية

بمناسبة ذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث اكد الأمين العام لمجلس الوزراء الياباني يوشيهيديه سوجا، إن تصرف موسكو هذا، "مرفوض ولا يتوافق مع موقف طوكيو".

تجاذبات بين الطرفين :

في خضم كل ذلك وفي ظل بارقة الأمل التي ظهرت مؤخراً يحاول كل من الطرفين استكشاف نوايا الطرف الآخر بطريقته، قبل الدخول في مفاوضات حقيقية وليس في مجرد محادثات، فقد فاجأ بوتين اليابان بعرض صعب. ووضع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طوكيو في موقف التبرير، بدعوته رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى تغيير المدخل إلى المفاوضات، وإبرام معاهدة سلام قبل نهاية العام ٢٠١٨ من دون شروط مسبقة.

كان ذلك الاقتراح الروسي بكل المقاييس اقتراحا مثيراً، فحتى الآن لم يطرح أحد مثل هذه المهلة الزمنية الضيقة حول معاهدة سلام مع اليابان، هذا بالإضافة الى مدى واقعية هذا الاقتراح الذي كان من المستبعد أن يتحقق حتى نهاية العام المنصرم، بل وفي المستقبل الرقيب المنظور، فبوتين يقترح إبرام معاهدة دون شروط مسبقة وأما "اليابان فترى أنه لا يمكن إبرام معاهدة سلام إلا بعد حل مشكلة الأراضي، وهذا يعني أن طوكيو يجب أن تستعيد الجزر الجنوبية الأربع التي تسميها بالأراضي الشمالية، وهو بذلك وضع العربة أمام الحصان من وجهة النظر اليابانية.

هذا الرفض الياباني دفع الروس للقول إن اليابان لا تحتاج الى معاهدة سلام وإنما تريد الجزر الشمالية، ومن ثم يتهمون بأنها تريد معاهدة سلام كوسيلة لحل مشكلة الجزر وفق الشروط التي تناسب طوكيو. هذا ما أراد بوتين إثباته على ما يبدو من عرضه غير المتوقع، ويخشى الجانب الروسي من الحل على الطريقة اليابانية نظرا لأن روسيا لديها علاقات متوترة للغاية مع الولايات المتحدة. واليابان حليف لأمريكا، وتحتج موسكو بأن اليابان لا تقدم لها ضمانات مطمئنة بعكس ذلك. لذلك تقرر نشر أنظمة الدفاع الصاروخية الأرضية "أيجيس" **Aegis** في اليابان، والتي تعد جزءاً من

نظام الدفاع الصاروخي العالمي الأمريكي الذي يستهدف روسيا.

اليابان بين التحفظ والموافقة والرفض:

بعد خطاب رئيس وزراء اليابان، شينزو أبي، في إطار المنتدى الاقتصادي WEF، الذي عُقد في أوائل سبتمبر ٢٠١٨، بدا أن هناك أملًا في إبرام معاهدة سلام بين روسيا واليابان. وخلال اجتماعات شخصية عديدة مع الرئيس بوتين، ناقش آبي إمكانية توقيع مثل هذا الاتفاق. إلا أن الزعيم الروسي أصر على الاتفاق بلا شروط إضافية تتعلق بجزر الكوريل- كما تعرف في روسيا.

هذه الفكرة، لم تعجب الأغلبية الساحقة من اليابانيين، وفقًا لاستطلاع أجرته الصحيفة اليابانية "تيكي"، فإن ١٩٪ فقط من المشاركين كانوا على ثقة من أن النزاع الإقليمي يجب ألا يمنع التوصل إلى معاهدة سلام مع روسيا، والتي يمكن تأجيل اتخاذ قرار بشأنه قليلاً، وهكذا فإن اليابانيين اعتبروا موقف رئيس وزرائهم مفرطا في الليونة. بالإضافة إلى ذلك، تعرّض خطاب رئيس الوزراء الياباني للنقد من قبل زملاء يطالبون بجعل حل قضية الأراضي في صدارة كل الاتصالات المستقبلية مع روسيا، كل ذلك جعل آبي يتنبه لتوضيح موقفه. فدعا روسيا إلى بناء الثقة المتبادلة، وأوضح رئيس الوزراء الياباني أن على روسيا واليابان كسر حاجز عدم الثقة المتبادل لتحقيق التقدم على مسار تبني معاهدة السلام بين البلدين. وأضاف آبي خلال لقاء مع رجال الأعمال على هامش المنتدى الاقتصادي الشرقي في فلاديفوستوك الروسية: "من المهم تحسين الفهم المتبادل بين شعبي روسيا واليابان وإعداد الأرضية اللازمة" لحل قضية الجزر وإبرام معاهدة السلام.

إزاء ذلك لجأت الأحزاب اليابانية المعارضة للدعوة بعدئذ لعقد جلسة للبرلمان بمشاركة رئيس الوزراء، شينزو أبي، لمعرفة جوهر اتفاقاته مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء محادثاتهما في سنغافورة، ونقلت وكالة "كيودو" عن زعيم الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي الدستوري (المعارض) في اليابان، كازومي سوجيموتو: "إن المعلومات قليلة جدا. ومن الصعب تقييمها، ونريد أن نعرف فيما إذا دار الحديث

عن إعادة كل الجزر الأربع لأراضينا الشمالية أم عن تغيير المنهج".

من جهته قال زعيم كتلة الحزب الديمقراطي، كازوهيرو هاراجوتشي، إنه أيضا يريد أن يعرف جوهر الاتفاقات بين روسيا واليابان، إذ لا يمكن الاكتفاء باستعادة جزيرتين فقط والتوقف عند ذلك، وأفادت الوكالة بأن اللقاء يجب أن يجري أثناء جلسة للجنة الميزانية التابعة لمجلس النواب الياباني، مضيفة أن هدفه هو تحديد مدى استعداد روسيا لعودة الجزر الأربع لليابان، التي تعتبرها أراض شمالية لها، وذكرت وسائل الاعلام اليابانية آنذاك أن رئيس الوزراء كان من الممكن أن يقترح على روسيا إمكانية حل هذه المشكلة على أساس بيان عام ١٩٥٦، والانتقال فيما بعد إلى مناقشة مصير جزيرتي كوناشيري وإيتوروفو، غير المذكورتين في ذلك البيان، وترى أن آبي على ما يبدو يأمل بالانتقال بهذا الطريق إلى مناقشة اتفاقية تمهيدية بين الجانبين عام ٢٠١٩، من جهته أعلن الأمين العام لمجلس الوزراء الياباني" يوشيهيديه سوجا" أن موقف طوكيو من هذه المشكلة لم يتغير وهو يقضي بإعادة كل الجزر.

التعاون الاقتصادي هل يسهم في بناء الثقة

إلى جانب كل تلك الاتصالات الدبلوماسية المكثفة، يتفق الجانبان الياباني والروسي على ضرورة العمل على بناء الثقة المتبادلة كوسيلة فعالة لدفع مفاوضات الحل الي الامام، ليس فقط على المستوى الرسمي بل وايضا على الصعيد الشعبي، وتشهد العلاقات بين روسيا واليابان تطورا بشكل ملحوظ، بعد التوصل إلى تفاهم مبدئي حول الجزر التي ظلّت تعكر صفو هذه العلاقات.

في هذ ا السياق أوضح رئيس الوزراء شينزو آبي أهمية خطة التعاون الاقتصادي بين روسيا واليابان، مشيرا إلى ضرورة الانتقال "من المشاريع على الورق إلى التنفيذ العملي"، وتوفير الظروف اللازمة لنشاط قطاع الأعمال. وقال رئيس الوزراء الياباني أن بلاده ستفتح عهدا جديدا في علاقاتها مع روسيا، ومن جانب آخر أكد وزير اقتصاد اليابان"هيروشيجي سيكو" استعداد بلاده لوضع خطة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع موسكو، بعد بروز تطورات إيجابية بشأن التوصل لمعاهدة سلام وحلّ مسألة الجزر المزمنة، كما أوضح خلال اجتماع بين مسؤولين من البلدين إنه بصفته الوزير

المسؤول عن قضايا التعاون الاقتصادي مع روسيا وتوحيد جهود الحكومة اليابانية، مستعد لمواصلة الجهود الرامية لوضع وتطوير خطة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين بلدينا"، وأشار الوزير إلى أن خطة التعاون "تحدد مهمة تحسين الجودة ومتوسط العمر المتوقع للروس" كما يجب أن "تسمح لشعوب البلدين أن تشعر بثمارها".

وكان القادة الروس قد أدلوا بتصريحات مماثلة في اتجاه تطوير التعاون التجاري والاقتصادي حتى على الاراضي المتنازع عليها نفسها، وبذلك نجد أن كلا من اليابان وروسيا أبدتا رغبة واستعداداً لتقديم خطة مفصلة للتعاون الاقتصادي المشترك لا تتناول مسألة ملكية هذه الجزرالتي تشترط طوكيو استرجاعها لتوقيع معاهدة سلام مع موسكو.

وذكرت صحيفة "نيكيه" اليابانية، أن الحكومة مستعدة لتقترح في هذه الخطة التفصيلية تعاونا مشتركا في الأراضي الشمالية مع روسيا في مجال الطب ومصائد الأسماك والبيئة والسياحة دون التطرق الى موضوع السيادة عليها، وهذا في حد ذاته تطور لم يكن متوقعاً من قبل، ومن ثم تؤكد طوكيو أن التعاون المشترك مهم لمصلحة الطرفين، وأولت الحكومة اليابانية خطتها اهتماما، وعلى وجه الخصوص فكرة تقديم المساعدات الطبية التي يفترض أن يستفيد منها سكان الجزر النائية، وكذلك المرضى والأطباء الروس المحليين بما في ذلك عبر شبكة الإنترنت.

ومن جانب آخر تقترح طوكيو في خطتها أن تقوم الشركات الخاصة الروسية واليابانية، بتنظيم رحلات بحرية الى جزر الكوريل، دون إنزالهم على البرّ فيها، حتى لا يثير هذا الأمر مسألة عودة أو ملكية هذه الجزر، وما اذا كان يتوجب على السياح اليابانيين الحصول على تأشيرات دخول روسية إليها، كما اقترحت السلطات اليابانية أن يقوم خبراء من البلدين بالعمل معا من أجل الحفاظ على البيئة والطبيعة البكر في هذه الجزر، وبالإضافة إلى ذلك، تقترح طوكيو إقامة مشاريع مشتركة مع روسيا في مجال الثروة السمكية، لمعالجة سمك السلمون وغيرها من الأسماك، وكذلك لإنتاج المحار "أذن البحر" وغيرها من المأكولات البحرية.

وأعلن نائب وزير الخارجية الياباني، تاكيو اكيبا، أن بلاده أعدت مقترحات لأنشطة اقتصادية مشتركة مع روسيا في جنوب المنطقة المتنازع عليها، كما اتفق الطرفان على مناقشة إمكانية زيارة الجزر من قبل السكان السابقين من خلال رحلات الطيران العارض". ومع كل هذه الآمال في التعاون ثمة مشكلة تنتظر الحل ألا وهي القواعد القانونية التي ستحكم ذلك النوع من التعاون. ويبدو أن حلها يحتاج هو الآخر إلى بعض الوقت. هل ستحكم تلك الأنشطة على الجزر وفقا للقانون الياباني أم الروسي أم الدولي.

أكد إيغور مورغولوف، نائب وزير الخارجية الروسي، خلال الجولة الأولى من المفاوضات على الأنشطة الاقتصادية المشتركة أن روسيا أعدت مشاريع مشتركة مع اليابان في جزر الكوريل والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار التشريعات الروسية، حيث صرح مورغولوف: "شكلت حزمة من المقترحات التي تغطي مجموعة واسعة من مواضيع التنمية الاقتصادية بالجزر الجنوبية، والتي تهدف إلى تنفيذ مشترك واسع النطاق، ومشاريع اقتصادية هامة، وبطبيعة الحال، فإننا نعتقد أن هذه المشاريع يمكن أن تتم فقط في إطار التشريع الروسي."

استمرار الحوار هو الحل

مع التسليم بوجود كثير من التشابكات والصعوبات أمام انجاز معاهدة السلام، يصبح الأمر الوحيد الذي لا خلاف عليه هو ضرورة استمرار الطابع السائد للحوار الثنائي بين زعيمي البلدين، فقد أكد بوتين وآبي في آخر لقاء لهما استمرار الاتصالات في العام الجديد، بل إنهما رحبا باتصالات بين موسكو وطوكيو حتى في مجال الدفاع، ويدرك كلاهما أن استمرار المحادثات والحوار وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري هو في حد ذاته خطوة مهمة نحو إزالة الشكوك وبناء الثقة وإيجاد حل يرضي الطرفين، لأن أياً منهما لا يرغب في العودة لخيار الحرب، لكن المؤكد أيضاً أن هذا الهدف لم يزل يتطلب من الطرفين عملاً مضنياً.